



PROVISIONAL

A/31/PV.73

24 November 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، الساعة ١٥ / ٠٠

(تشار)

السيد ديسان

(نائب الرئيس)

الرئيس:

— مواصلة النظر في البند (٢٧) : قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف :

(ب) تقرير الأمين العام .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة في الساعة ٣٠ / ١٥

مواصلة نظر البند ٢٧ من جدول الأعمال

قضية فلسطين :

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/31/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/31/271)

السيد غيورغ (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الأحداث التي جرت في السنوات الأخيرة في الشرق الأوسط ، قد اثبتت بصورة قاطعة ان حل مشكلة فلسطين ، تعتبر احدى العوامل الأساسية في اقامة سلام عادل ودائم في هذا الجزء من العالم . ان اقرار الدورة الثلاثين للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة للقرار رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الصادر في يوم ١٠ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ يعتبر اعترافا على مستوى هيئة الأمم المتحدة لهذه الحقيقة الموضوعية الى حد كبير . ومن المؤكد ان قضية فلسطين ، قد عولجت في صور مختلفة في منظماتنا في اطار المناقشات التي دارت حول الشرق الاوسط ، ولكن في الدورة السابقة اعترف لأول مرة بالدور الأساسي والهام الذي يلعبه هذا العامل في التسوية السلمية للنزاع في الشرق الأوسط .

واننا نعتبر انه بانشاء هذه اللجنة ، وبالنشاط الذي دار فيها ، وبالمناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في مجلس الأمن ، فان هيئة الامم المتحدة قد ساهمت مساهمة كبيرة في حل المشاكل التي يعني بها المجتمع الدولي بغية ايجاد حل عن طريق التفاوض لهذه المشكلة .

ان موقف رومانيا ازاء المشكلة الفلسطينية معروف ، وقد تم التعبير عن هذا الموقف في كون بلادى كانت ضمن الدول التي اتخذت مبادرة طلب ادراج هذا الموضوع في جدول أعمال الجمعية العامة اثناء الدورة التاسعة والعشرين . ومن الجدير بالذكر أيضا ان رومانيا كانت من أولى الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين .

ان حكومة رومانيا ، قد ايدت تأييدا شديدا لحل عادل للمشكلة يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حق اقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وان اعرب عن جوهر موقف بلادى فيما يتعلق بموضوع مشاكل الشرق الأوسط ، فان الرئيس

نيكولاى شاونيسكو قد أبرز الآتي :

” اننا نشعر بقلق بالغ لأن الوضع في الشرق الاوسط لم يعالج حتى الآن . ان رومانيا تؤيد دائما الحل السياسي لمشكلة الشرق الأوسط وانسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ، وحل مشكلة الشعب الفلسطيني ، بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية مستقلة . كما تؤيد اقامة سلام عادل ودائم يكفل وحدة أراضي ، وسيادة كافة دول المنطقة .“

وباعتبار رومانيا عضوا في لجنة العشرين ، فانها ، قد اشتركت في اتفاق الرأى الذى تحقق بالنسبة لتقرير هذه اللجنة ، ولقد ساهمنا مساهمة فعالة في اصدار التوصيات المعروضة للمناقشة على الجمعية العامة ، كما ان وفد رومانيا ، قد اتاحت له فرصة الاعراب عن رأيه في التقرير عندما نوقش في مجلس الأمن في شهر حزيران / يونيه الماضي . وكعضو في مجلس الامن فان الفرصة قد سنحت لرومانيا لان تكرر عدة مرات موقفها بالنسبة للأسس والطرق التي تمكن من اقامة سلام عادل ، ودائم في الشرق الاوسط . وفيما يتعلق بالدور الهام جدا الذى يلعبه حل مشكلة فلسطين في هذا الاطار .

لذلك فائني لا أنوى أن اكرر هنا وجهات النظر التي سبق أن ابديناها اثناء المناقشة التي دارت حول هذا الموضوع في مختلف محافل هيئة الأمم المتحدة ، ان هدف كلمتي هذه ، هو ابداء بعض الملاحظات حول مضمون التوصيات التي تدرسها الجمعية العامة ، وحول الأهمية الحاسمة لتنفيذ هذه التوصيات لايجاد حل سلمي لازمة الشرق الاوسط .

وعلينا ان نبين بادئ ذي بدء أن التوصيات ، الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قد صدرت بعد مناقشات ومفاوضات حساسة ومكثفة لقد قدمت هذه التوصيات بروح من الموضوعية والانصاف والحياد ، وقد اولي اهتمام خاص للابقاء على كافة التوصيات بدون اى تنازلات ، وذلك في اطار القرارات ، والمقررات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة . وهكذا مثلا ، فان الاقتراح المتعلق بعودة الفلسطينيين المشردين بعد حرب عام ١٩٦٧ ، مبني على القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) الصادر عن مجلس الأمن ، والذي تمت الموافقة عليه بالا جماع في عام ١٩٦٧ ، والتوصية المتعلقة بعودة الفلسطينيين المشردين ، قبل حرب ١٩٦٧ مبنية هي الاخرى على مضمون قرارات هيئة الأمم المتحدة التي أكدت عليها عدة مرات خلال ربع قرن من الزمان .

ان الاقتراح الخاص بجلاء القوات الاسرائيلية الكامل عن الأراضي المحتلة في سنة ١٩٦٧ ، يتمشى مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة القائمة على مبدأ معترف به بالا جماع في القانون الدولي المعاصر ، وهو عدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة .

اما فيما يتعلق بصلاحيه هذه المقترحات ، وضرورة احترام اسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في حالة النزاع المسلح ، فقد تأكدت هذه الصلاحيه بواسطة توافق الرأى الذى ظهر في الاسبوع الماضى في مجلس الأمن . ثانيا ، لنتذكر انه في خلال دورة مجلس الأمن التى انعقدت في شهر حزيران /يونيه ، والتي درست فيها ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى ، فان لجنة العشرين في رأى البعض ، لم تتناول الا اثنين من العوامل الثلاثة الرئيسية التى يمكن ان تعتبر أساسا لتسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط . وحسب هذه الآراء ، فان التقرير في الوقت الذى يتضمن فيه مجموعة من الاجراءات المتماصرة والمحددة والرامية الى حل المشكله الفلسطينيه ، لم يول نفس الاهتمام لحقوق كافة الدول فيما يتعلق باقامة حدود آمنة ومعترف بها .

ان هذه التأكيدات تتطلب منا تعليقيين ، فمن ناحية ، أود أن أبدي ان المهمه التى أوكلت للجنة من قبل الجمعية العامة ، لم تكن وضع برنامج يتضمن تسوية أزمة الشرق الاوسط في مجموعها . ان المبادئ والاجهزة اللازمة للوصول الى مثل هذه التسوية قد حددت عن طريق قرارات مجلس الامن ، وعن طريق عقد مؤتمر سلام للشرق الاوسط . ان لجنة العشرين كانت مهمتها دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير الشروط المطلوبة بحيث يستطيع شعب فلسطين أن يمارس حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه المشروع في اقامة دولة له . هذه كانت مهمه اللجنة التى حاولت ونجحت في تقديم اقتراحات لها قيمتها الأكيدة . ومن ناحية ثانية ، فرغم ان مهمه اللجنة كانت محدودة الا انها لم تدرس مشكله فلسطين من خلال الاطار العام للاوضاع في الشرق الاوسط وهو جزء مكمل ، ان الفقرة ٥١ من التقرير تبين أن هناك تابطا مزدوجا . فمن ناحية ، فان القضية الفلسطينيه لها أهمية حيوية بالنسبة للتسوية السلميه لازمة الشرق الاوسط ، ومن ناحية أخرى ، فان الحقوق المشروعة لشعب فلسطين لن تمارس الا في اطار التسوية السياسيه التى تشمل انسحاب القوات الاسرائيليه من الاراضي المحتلة في حزيران /يونيو ١٩٦٧ ، واقامة سلام عادل ودائم في المنطقة . وان تأخذ في الاعتبار على وجه التحديد هذه العلاقة المزدوجة بين مشكله فلسطين ومشكله الشرق الاوسط ، فان اللجنة أكدت ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينيه على قدم المساواة مع الأطراف الاخرى أمر ضرورى ، في اطار الجهود التى تبذل ، والمناقشات التى تدور ، والمؤتمرات التى تعقد ، فيما يتعلق بالشرق الاوسط تحث اشراف هيئة الأمم المتحدة .

وفي هذا الاطار ، أود ان أعرب للامين العام عن تقدير وفد رومانيا ، للجهود المستمرة التي يبذلها للاستئناف السريع لمؤتمر جنيف ، بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وفقا للشروط التي وضعتها الجمعية العامة في قرارها رقم ٣٣٧٥ (د-٣٠) . ان الاعتبارات الواردة في التقرير المقدم من الأمين العام وفقا لهذا القرار (A/31/271) وخاصة التجربة الايجابية التي اكتسبت فيما يتعلق بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات مجلس الأمن في المسائل المرتبطة بالمشكلة الفلسطينية ، كل هذا يؤكد اقتناعنا بأن مؤتمر جنيف يمكن أن يستأنف أعماله عما قريب بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية .

ثالثا ، أود أن أبرز الأهمية الخاصة التي تكتسبها التوصية الواردة في تقرير لجنة العشرين المتعلقة بتعزيز وتقوية دور هيئة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها ، لايجاد حل سياسي للمشكلة الفلسطينية . ان هذه التوصية تتماشى تماما مع الاقتناع الذي يبدي من أن منظماتنا وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن والامين العام يجب أن يذون لهم دور متزايد الأهمية في عملية اقامة سلام عادل ودائم في هذه المنطقة من مناطق العالم .

ان منظمة الأمم المتحدة ، تستطيع بصورة خاصة أن تساهم مساهمة متزايدة في استئناف وتشهيل مفاوضات السلام ، وفي الاضطلاع بعطيات الحفاظ على السلام ، وفي ضمان فعالية ترتيبات السلام التي سيتم التفاوض بشأنها تحت اشرافها من قبل الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، وفقا للتوصية الواردة في الفقرة ٥٥ من التقرير .

من الواضح ان أهم ميزة في المقترحات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة العشرين ، تكمن في تنفيذها الذي يمكن أن يتحقق عن طريق عملية ما ، خاصة وان كافة هذه المقترحات لا يمكن ان تطبق مرة واحدة ، وهذه العملية التي نأرتها تتطلب استمرار الجهد الذي تعتبر أعمال الجمعية العامة خطوة هامة فيه . ومن هذه الزاوية ، فنحن نقدر أن نشكر لجنة العشرين المقبل يجب أن يحظى ، بقدر أكبر ، بمشاركة كافة الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، بما في ذلك الدول الغربية .

اننا لنبدى اقتناعنا بأنه عن طريق هذه المناقشات وعن طريق اقرار توصيات لجنة العشرين ، فان الجمعية العامة سوف تقدم مساهمتها في وضع برنامج يمكن ان يؤدي تنفيذه الى ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، ويؤدي عن هذا الطريق الى التسوية السلمية لأزمة الشرق الاوسط . وبالنسبة لنا ، فان رومانيا على استعداد لأن تؤيد في المستقبل أى جهد بناء يبذل لتحقيق هذا الغرض ، وهي مستعدة للمساهمة في حل كافة المشاكل المتعلقة بالشرق الاوسط .

السيد فارذ (ايران) (الكلمة بالانكليزية) : بادى ذى بدء أود أن أنضم إلى المتحدثين السابقين في الاشارة بسعادة السفير فال من السنغال على عرضه القيم والواضح لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة، ذلك التقرير المعروض على الجمعية العامة . ان قضية فلسطين قد أثرت بثقلها على الضمير العالمي لمدة استمرت ثلاثين عاما . وفي هذه الفترة الطويلة ، كانت أمة بكاملها - الشعب الفلسطيني - موضع ألم فنايع ، وآلام انسانية قاسية ، فلقد طرد الشعب الفلسطيني من دياره ، وحرم من حقوق الانسان التي لا يمكن التصرف فيها ، ونزعت ملكيته ، ولقد اضطر الى أن يعيش حياة مهددة بالخيار - يعيش مئات الآلاف من الفلسطينيين كلاجئين . ان هذا الوضع المأساوى الذى فرض تعسفا على الشعب الفلسطيني لم يكن مسؤولا عنه على الاطلاق ، فلا يمكن ، بل ولا يجب أن يتسامح في استمراره المجتمع الدولي . ولمدة تزيد على ثلاثة عقود ، والشعب الفلسطيني يسعى بكل جهده لتحقيق حق تقرير المصير ، وهو من ضمن الحقوق الأساسية التي قدستها العلاقات الدولية نظريا وعمليا خلال القرن العشرين ، وعلى الرغم من ذلك ، ورغم جميع الجهود المبذولة ، ورغم عدالة القضية ، فان الشعب الفلسطيني يعيش مشردا دون أن تلبى مطالبه . ان منامة الأمم المتحدة قد أعادت النظر في فهمها لهذه المسألة مؤخرا ، وقد اعترفت بأن جوهر واصل قضية الشرق الأوسط تكمن في قضية فلسطين ، تلك القضية التي تعتبر جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وان منامة الأمم المتحدة قد نجحت في اعادة التوازن الذى دام طويلا ، بمعالجتها للمشكلة من شتى نواحيها ، وكان لا بد من اعادة النظر في طريقتها غير الملائمة التي عالجتها بها المشكلة حتى اليوم ، ذلك لأن أى تقييم موضوعي للموقف لا يمكن أن يتجاهل حقيقة أن قضية فلسطين ، والنزاع الناتج عنها ، أمران مرتبطان ارتباطا وثيقا ، بل ولا يمكن الفصل بينهما . ومن ثم فاننا نؤيد تماما وجهة النظر التي تعتبر قضية فلسطين السبب الرئيسي في الموقف المتوتر السائد في الشرق الأوسط ، وان جوهر هذه المشكلة يكمن في اعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولذلك فاننا ما زلنا نؤيد هذا المفهوم الواقعي القائل بأنه لا يمكن أن يسود سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط ، دون انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ، ودون تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، فقد أعلن وزير خارجية ايران في المداولات العاسمة لهذه الدورة للجمعية العامة :

" أنه مهما كانت الاجراءات ، والتفاصيل المتعلقة بالتسوية المحتملة ، فهناك حقيقة واضحة ، ألا وهي أنه لا يمكن لأحد أن يتخيل أو يتوهم ، أن سلاما عادلا و دائما يمكن أن يسود في الشرق الأوسط ، دون انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي احتلت بالقوة " . (A/31/PV.14,PP,23-25) .
فضلا عن ذلك ، أضاف وزير الخارجية قائلا :

" أنه من البديهي ، أن أى اقتراح لحل مشكلة الشرق الأوسط ينبضي أن يأخذ

في الحسبان الحقوق المشروعة ، وأماني وتطلعات الشعب الفلسطيني " .

ان فلسطين حقيقة لا يمكن انكارها ، وأن هذه الحقيقة لا يمكن أن تنحى جانبها ، ولا يمكن أن نصرف النظر عنها ، ان الأعباء القاسية الناتجة عن ثلاثة حروب ، و حالة البؤس التي نجمت عنها ، تشهد على حقيقة أنه لا يمكن أن يفرض السلم في المنطقة بالقوة وان فشل ذلك الأسلوب قد أوضح عدم صحة مثل هذه الأوهام ، وفضلا عن ذلك ، فان استمرار هذا الوضع غير العادل ، سوف يشكل دائما تهديدا ، ليس للسلم والأمن في المنطقة فحسب ، بل وللسلم والأمن في العالم أجمع .

ونظرا للأبعاد الكبيرة لهذه المشكلة ، فينبغي أن نقول أن هناك وعيا متزايدا في هذه

الجمعية وخارجها ، وهناك ادراكا للحقيقة المتعلقة بممارسة الحقوق التي ينبضي أن تسترد الحق للفلسطينيين ، ولتأكيد ذلك ، لا يجب أن نصرف النظر عن المهمة المعقدة ، التي ينبضي أن نضطلع بها ، وعلى الرغم من ذلك ، فان العمل الذي انجز ، والمبادرات التي اتخذت ، يجب أن تشجع المجتمع الدولي على العمل المتزايد والمكثف ، نحو تحقيق الهدف المنشود .

ومن جانبنا ، فاننا نعتقد أن سلاما عادلا و دائما في الشرق الأوسط ، ينبضي أن يسود على

أساس احترام قرارات منظمة الأمم المتحدة ، التي تقضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، وحماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حق انشاء دولة مستقلة .

ان شعب فلسطين قد سعى لتحقيق الكرامة الوطنية وحق تقرير المصير . ان منظمة الأمم

المتحدة لا يمكنها أن تفصل شيئا غير العمل على تحقيق هذه الأهداف الأساسية ، هذا مع كفالة أمن واستقلال جميع الدول في المنطقة .

السيد تركمن (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان هيئة الأمم المتحدة منذ مولدها ارتبطت ارتباطا وثيقا بمصير شعب فلسطين ، ولكن بعد مرور حوالي ثلاثة عقود ، وبالرغم من القرارات العديدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ، أو بالنزاع الواسع في الشرق الأوسط . فان مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير لم تعالج حتى الآن . ان العرب الفلسطينيين كانوا الضحية المباشرة للنتائج التي أسفر عنها تقسيم فلسطين ، وعدة حروب وأزمات في المنطقة ، ان أغلبيتهم قد اقتلعوا من ديارهم خلال وبعد حربي ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ ، ومنذ ذلك التاريخ ، وهم يعيشون كلاجئين يتعرضون للمعاملة والألم . لذلك فان مشكلة فلسطين لا زالت جرحا لم يلتئم في جسم الشرق الأوسط ، ومصدر آلام وضرر مستمر ، وخطر كبير يهدد الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة ، والسلم العالمي بصورة عامة .

ان موقف تركيا من مشكلة فلسطين ، وحقوق الشعب الفلسطيني ، له جذوره العميقة في التاريخ ، فتحت سيادة الامبراطورية العثمانية ، فان الأغلبية الساحقة لسكان فلسطين ، كانوا من العرب ، وتمتع فلسطين بالحكم الذاتي ، وبالاستقلال المحلي ، ولم تقبل أبدا الحكومات العثمانية طلب تغيير التركيب السكاني لفلسطين ، وفي سنة ١٩٤٧ صوتت تركيا ضد القرار (١٨١) (د - ٢) الذي طالب بتقسيم فلسطين ، وبعد ذلك كدولة واقعة في المنطقة ارتبطت تركيا ارتباطا وثيقا بالمناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في هيئة الأمم المتحدة ، وأصبحت تركيا عضوا في لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين ، التي شكلت بمقتضى القرار ١٦٤ (د - ٣) الصادر في سنة ١٩٤٨ . بما أن تركيا من دول المنطقة ، فانها بطبيعة الحال تعني الى حد كبير ، بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط ، ولنا علاقات بوثيقة مع الشعوب العربية ، تعبر ليس فحسب عن الثقافة المشتركة التي دعمتها قرون طويلة من العلاقات ، وروابط الدين ، والتاريخ ، ولكن تعززها مجموعة من المصالح المشتركة والشعور بالصدقة . ومن ناحية اخرى ، فقد اتخذنا دائما موقفا متوازنا وواقعيًا من أزمة الشرق الأوسط ، وحاولنا - كلما أمكن ذلك - أن نلعب دورا بناءً ، وعلى أساس هذه الاعتبارات . أصبحنا عضوا في اللجنة المعنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف . ان التطورات الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة وخاصة في الضفة الغربية انما تثبت من جديد ، كيف يمكن أن يصبح الموقف متفجرا طالما لم يوجد حل عادل ودائم للمشكلة .

ويجب ألا ننظر الى هذه التطورات على حده ، فانها ترتبط بمجموع المسائل المتعلقة بالنزاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية ، ومؤخرا ، فان مجلس الأمن في بيان صدر عن رئيس المجلس ، أعرب عن قلقه البالغ ازاء الأوضاع الحالية في الأراضي العربية المحتلة ، وقد أدان بشدة الاجراءات من جانب واحد التي تتخذها اسرائيل في هذه الأراضي وأكد على أن هذه الاجراءات تعتبر عقبة في طريق السلام .

لا يمكن ان يقوم سلام دائم في الشرق الاوسط بدون العدالة وبدون الاعتراف الكامل بالحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين .

لقد اعتبرت تركيا دائما ان القضية الفلسطينية تعتبر جوهر مشكلة الشرق الاوسط وانه لا يمكن ان يوجد حل فعال ودائم لهذه المشكلة الا اذا سمح لشعب فلسطين بممارسة حقوقه الثابتة - بسما في ذلك حق تقرير المصير واقامة دولة - حتى يعيش الفلسطينيون في جو من الكرامة وبينون مستقبلمهم بدون اى تدخل من الخارج ، وانطلاقا من هذا الاقتناع ايدنا قرارات الجمعية العامة التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ، وطالبنا بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة على قدم المساواة مع باقي الاطراف في مناقشات ومؤتمرات الشرق الاوسط تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة .

هناك عنصر أساسي آخر في تسوية مشكلة الشرق الاوسط هو اجلاء اسرائيل عن كافة الاراضي العربية المحتلة بعد حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، ونعتقد ان وضع حد للاحتلال يوفر افضل ضمان وليس فقط لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني - وانما لتأكيد حقوق الانسان الاساسية في الاراضي المحتلة ، ان اى حل يجب ان يتضمن ايضا الاعتراف بالسيادة ووحدة اراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنظمة ، واحترام حقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها .

اننا نعتقد ان السلم والتعايش والتفاهم مع الدول العربية من شأنه ان يساهم مساهمة فعالة في سلم ورفاهية شعب اسرائيل اكثر من احتفاظ اسرائيل بالاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، ومن ناحية اخرى فان مشاركة الفلسطينيين في اية مفاوضات متعددة الاطراف في المستقبل اصبحت شرطا اساسيا لايجاد حل والوصول الى تسوية شاملة وبناءة ، انه في صالح كافة الاطراف ان تسهل عملية التفاوض ، واننا نرحب بالمبادرات التي تتخذ لاستئناف مؤتمر جنيف ، وما يشجعنا على ذلك الاتجاه الموجود في الدول العربية لايجاد حل واقعي للمشكلة .

ان تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والتوصيات المقدمة الى الجمعية العامة من قبل رئيس اللجنة وممثل السنغال وممثل مالطة ، كانت ثمرة توافق الرأى في اللجنة التي يمثل اعضاؤها دولا من مختلف مناطق العالم ، والمبادئ التي اخذت في الاعتبار اثناء اعداد هذا التقرير معترف بها من قبل المجتمع الدولي كأساس لتوفير الشروط الضرورية لايجاد حل عادل

ودائم للمشكلة في المنطقة ، ان الاعتبارات التي تنص عليها التوصيات تقضي بعودة اللاجئين على مرحلتين ويتوفير الشروط الآتية لجعل شعب فلسطين يمارس حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة ويجب ان نذكر ان تقرير اللجنة الذي يعالج جوهر مشكلة الشرق الاوسط يتضمن عدة عناصر يمكن ان تؤخذ في الاعتبار من قبل الجمعية العامة في مساعيها ليجاد تسوية لهذه المشكلة المعقدة ، ان التقرير يعالج ايضا موضوع المفاوضات ويؤكد على الحاجة لاعادة استئناف مؤتمر جنيف للسلام بمشاركة كافة الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، ويبدى الامل في ان كافة الاطراف سوف تبدي روح الرغبة الحقيقية في التفاوض ، ويحدد الامل في ان الجمعية سوف تعتبر هذا التقرير مساهمة هامة في السعي ليجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الاوسط في اطار هيئة الأمم المتحدة .

ختاما ، أود أن ابين أن ما من جهد يعتبر بسيطاً في مجال تسوية مشكلة الشرق الأوسط، ويجب ألا نألو جهداً للمساهمة في ضمان ممارسة شعب فلسطين لحقوقه الثابتة ولاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط الامر الذي يكفل الحقوق المشروعة لكافة الاطراف .

السيد آبي (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان هذه هي المرة الثانية في هذا

العام التي يشارك فيها وفد بلادى في مناقشة تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وكانت اول مرة شاركنا فيها في هذه المناقشة في مجلس الامن حيث اننا اعضاء فيه ، والان نحن بصدد مناقشة هذا التقرير مرة اخرى في جلسة عامة للجمعية العامة ، ان وفد بلادى يحدوه امل كبير في ان تؤدي هذه المداولات الى نتائج بناءة .

لعلكم تذكرون انه اثناء مداولات مجلس الامن في حزيران /يونيه الماضي تم تقديم مشروع قرار الى المجلس ، الا ان هذا المشروع لم يعتمد ، ان وفد اليابان قد صوت في صالح ذلك المشروع لانه كان يرى انه على الرغم من ان مشروع القرار لم يأخذ في الحسبان التسوية الشاملة لنزاع الشرق الاوسط ، الا انه كان من المناسب ان يؤكد المجلس عن طريق قرار يكمل قرارى مجلس الأ. من ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الحق الثابت لشعب فلسطين في تقرير المصير وفقا لما جاء في ميثاق منظمة الامم المتحدة .

واليوم تناقش الجمعية العامة نفس هذا التقرير مرة اخرى ، اننا نقدر الجهود المتواصلة والنزيمية التي بذلتها اللجنة التي يرأسها صاحب السعادة السفير من السنغال الذي اشيد به ، وعلى الرغم من ان هذا التقرير يتضمن بعض التوصيات التي يصعب تنفيذها والتي لا يمكن لنا ان نؤيدها ، فلقد اسهم هذا التقرير في تعريف المبادئ الثلاثة التي يمكن ان ترتكز عليها تسوية سلمية وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط ، ولقد جاءت هذه المبادئ في الفقرة رقم ٥٢ من التقرير على النحو التالي :

" (أ) على اسرائيل أن تنسحب من كافة الاراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وفقاً لمبدأ عدم قبول اكتساب الاراضي باستخدام القوة العسكرية ، وكذلك القرارات الملائمة التي اتخذها مجلس الأمن .

" (ب) يجب ان يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الثابت في تقرير المصير بما في ذلك حق انشاء دولة مستقلة في فلسطين وفقاً لمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وان اللاجئين الفلسطينيين الذين يودون العودة الى ديارهم وأن يعيشوا في سلم مسع جيرانهم ، يجب ان توفر لهم الحق في ذلك ، وان الذين لا يودون العودة ينبغي ان يعرضوا عن ممتلكاتهم . "

” (ج) ينبغي أن تتخذ الترتيبات اللازمة التي تكفل بموجب ميثاق منظمة الأمم المتحدة سيادة جميع الدول وحرمة أراضيها واستقلالها ، وحق جميع دول المنطقة أن تعيش في سلم في حدود آمنة ومعترف بها .

ان وفد بلادي يرى أنه بما أن هذه المبادئ الثلاثة لا يمكن أن تفصل ، وبما أنها تشكل أساسا لحل دائم وعادل فينبغي أن تدرج هذه المبادئ الثلاثة في القسم المتعلق بالتوصيات في ذلك التقرير ، وفي الواقع قبل تقديم هذا التقرير طلبت اللجنة من أعضاء منظمة الأمم المتحدة أن يعربوا عن وجهات نظرهم حول هذه المسألة ، وأن حكومة اليابان قد تعاونت مع اللجنة بتقديم وجهة نظرها التي لخصت في البيان الذي أدلى به السكرتير الأول لمجلس وزراء الحكومة اليابانية في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٣ ، وهي كما يلي :

- (١) عدم قبول اكتساب أية أراضي أو احتلال أية أراضي عن طريق استخدام القوة .
- (٢) انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الأراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧ .
- (٣) احترام سلامة أراضي سائر بلدان المنطقة وأمن تلك الأراضي ، والحاجة الى وضع ضمانات تحقق هذا الهدف .

(٤) الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين واحترامها وفقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق باحلال سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط .

عند مقارنة البيانين ، كل بيان يصف المبادئ الأساسية التي وصفتها ، فاننا نشعر ببعض الارتياح نظرا لأن الفرق بسيط بينهما ، فهل من التفاؤل الشديد أن نقترح الاتفاق العام على المبادئ التي ستطبق على تسوية مشكلة الشرق الأوسط فيما بين الدول الأعضاء بالطبع ، ونظرا لطبيعة اعلان هذه المبادئ فهناك بعض التفاصيل التي ينبغي النظر فيها ، ولكننا نعتقد أن هذه التفاصيل أمور يمكن النظر فيها ومناقشتها وتسويتها في المفاوضات التي ستعقد في المستقبل وكما نعلم فان روما لم تبث في يوم واحد . ان المفاوضات حول هذه المسألة الهامة ، مسألة الشرق الأوسط التي لها خلفية في الأمم المتحدة دامت ٣٠ سنة ستطلب جهودا متواصلة وبعض الصبر والتوفيق .

ولذلك فان وفد بلادي لديه بعض الشكوك فيما يتعلق بجزء من التقرير الذي يوصي ببرنامج للتنفيذ . ان هذه التوصيات هي بالطبع ثمرة جهود قيمة ، ويمكن أن تثبت أنها مقترحات عملية

في المستقبل ، ولكننا نخشى أن مثل هذه التوصيات سوف تؤثر على العملية الحساسة لاجتماعات
مفاوضات السلام . وفي نهاية شهر حزيران / يونية الماضي تحفظ وفد اليابان حول هذه التوصيات
في اجتماع مجلس الأمن وأن رأينا في ذلك لم يتغير حتى الآن .
بعد أن قلت ذلك ، فان وفد بلادي يجاسر باللاحاح على اسرائيل لكي تنتبه الى العناصر
الاجابية التي وردت في المبادئ التي جاءت في هذا التقرير ، ونظرا الى الماضي الحافل بعدم
الثقة والحرب ، فمن المفهوم أن أطراف النزاع يشكون من أن مبادرة تتخذ من قبل الطرف الآخر ،
ولكننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي تقوم هذه الأطراف في أسرع وقت ممكن بمعالجة المشكلة معالجة
عملية من شأنها أن تؤدي الى سلام سريع في هذه المنطقة .

السيد حميدان (الامارات العربية المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس

كان حدثا تاريخيا قيام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين باتخاذ القرار رقم ٣٢٣٦
(د - ٢٩) الذى يقضي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون تدخل خارجي وفسى
الاستقلال والسيادة الوطنيين وفي حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى بيوتهم
وممتلكاتهم التي شردوا عنها وحرموا منها من قبل اسرائيل .

وكان طبيعيا ومنطقيا بعد اقرار تلك الحقوق والاعتراف بها أن تقوم الجمعية العامة بخطوة
لاحقة ايجابية لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة تلك الحقوق . ولهذا فاننا نعتبر القرار
رقم ٣٣٢٦ (د - ٣٠) الذى يقضي بانشاء لجنة العشرين المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تجسيدا عمليا للقرار السابق ، وتعبيرا واضحا عن عزم الجمعية العامة ،
على عدم الاكتفاء بالاعتراف بتلك الحقوق وقرارها فقط ، وانما في وضع منهاج عملي وعادل لتطبيقها
وحصول الشعب الفلسطيني عليها بصورة كاملة وغير منقوصة .

ولابد لو فدى في هذا الصدد من الاعراب عن تقديره وامتنانه لما قامت به الجمعية العامة
والفضل في هذا يعود بصورة رئيسية الى نضال الشعب الفلسطيني وتصميمه لى استعادة حقوقه ،
والى ارادة دول العالم الثالث والى تأييد الدول الاشتراكية والى الفهم المتزايد لبعض الدول
الغربية لعدالة القضية الفلسطينية وتجاوبهم المتصاعد معها .

ويرى وفد بلادى في هذا كله تكفيرا من قبل الجمعية العامة في الوقت الحاضر عما ارتكبته في الماضي من ظلم وحيف تجاه الشعب الفلسطيني وتقسيم وطنه وتمكين الصهيونيين الدخلاء من التحكم فيه بل واجلائه عنه . بل ويرى فيه عودة من الجمعية العامة الى الامثال بمبادئ وأغراض الميثاق ، وتجاوبا مع تطلعات وأمانى الشعوب المحبة للسلام والعدالة .

لقد تابع وفد بلادى باهتمام وعناية مداولات لجنة العشرين ، كما درس بموضوعية وتمحيص التقرير الذى قدمته عن نتائج مداولاتها . لقد سبق لوفدى الاعراب عن مشاعر الشكر والامتنان الى أعضاء اللجنة والى رئيسها السيد السفير ميدون فال ، وذلك خلال قيام مجلس الأمن بنظر تقرير لجنة العشرين في شهر حزيران / يونيه الماضي . ويحدوني الواجب الى الاعراب لهم مرة أخرى عن نفس المشاعر ، وذلك لجهدهم المثابر ، وموضوعيتهم الكاملة في انجاز المهمة التي كلفوا بها . كما سبق لوفد بلادى أيضا خلال انعقاد مجلس الأمن ابداء آرائه وملاحظاته بشأن ذلك التقرير . ولا أرى هنا تكرارا لما قلته أو اعادته لما أبديته ، ان فيما قيل وأبدى الكفاية . ولكنني سأقتصر في بياني هذا على حقائق معينة .

ان عدالة القضية الفلسطينية في حقوق شعبها العربي ومطالبه في تقرير المصير والعودة والاستقلال والسيادة الوطنية أمور مسلم بها من الجميع ، باستثناء الدولة الفاصلة اسرائيل والقلعة من مشايعها . تلك الحقوق تنبثق من القانون الطبيعي في حق كل شعب من شعوب العالم ، في تقرير المصير والاستقلال ، كما تنطلق من ميثاق الأمم المتحدة ومن المواثيق والأعراف الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة في أجهزتها المختلفة . ولهذا فليس غريبا أن يطالب الشعب الفلسطيني بحقوقه أسوة بغيره من الشعوب . وانما الغريب هو دعوة البعض الى استثناء هذا الشعب الفلسطيني وحرماته من تلك الحقوق .

ان نضال الشعب الفلسطيني وكفاحه المسلح لأجل استعادة حقوقه المفصولة حق مسلم به أسوة بالحق المسلم بنضاله وكفاح الشعوب الأخرى التي سبقته أو التي تعاصره للتحرر من نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي ولممارسة تقرير المصير والحصول على الاستقلال . هذا الحق يقره التاريخ والقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة . ولهذا فليس عجيبا أن يلجأ الشعب الفلسطيني الى هذه الوسيلة ضد الغاصب الصهيوني وتجاه التعنت الاسرائيلي . وانما العجيب هو أن لا يعترف البعض بأحقية النضال للشعب الفلسطيني .

ان لجوء الشعب الفلسطيني الى الكفاح المسلح ، ليس غاية في حد ذاتها ، وانما وسيلة اضطر الى اللجوء اليها نتيجة للتعصب الصهيوني وتعنت اسرائيل ، ورفضها الاعتراف بحقوقه من جهة ، ونتيجة لسهو المجتمع الدولي ، وتغافله لمدة طويلة عن حقوق ذلك الشعب من جهة أخرى وقد أعرب الشعب الفلسطيني على لسان قادته ، في مناسبات عديدة بل ومن منبر الجمعية العامة هذا عن استعداده لأن يكون غصن الزيتون شعاره ووسيلته الوحيدة بدلا من البندقية ، اذا توفرت النية الصادقة الأمانة في تمكينه من استعادة حقوقه وممارسته لها . ونحن كشعب وحكومة دولية الامارات العربية المتحدة ، ان نكبر فيه ونسجل له بتقدير بادرته الايجابية هذه ، فانه ليحدونا الأمل لاستمراره في هذا الطريق ويحدونا الاستغراب والعجب لاستمرار البعض في تجاهل هذه البادرة وانكارها .

ان مسيرة الأحداث في فلسطين ، وفي منطقتنا العربية ، قد أثبتت خطأ أولئك الذين خيل لهم بأن تقسيم فلسطين وتشريد أهلها وحرمانهم من ممارسة حقوقهم أمور سيضطّر الشعب الفلسطيني ، والشعوب العربية الى قبولها والرضوخ لها . بل لقد أثبتت تلك الأحداث عكسيا ، بأن استمرار مشكلة فلسطين دول حل عادل ، يعيد لأهلها حقوقهم الثابتة ، هو سبب التوتر في منطقتنا العربية الذي امتدت آثاره في مناسبات متعددة الى تهديد الأمن والسلم ليس في منطقتنا فحسب ، وانما الى تهديد الأمن والسلم العالميين . وغريب أن يستمر البعض في خيالهم ، هذا حالهم حال النعام ، لا يرفعون رؤوسهم لا دراك الخطر ، الا عندما تشتعل النار وينفجر البركان .

لقد وعّت لجنة العشرين تلك الحقائق التي أوردتها والمتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله واستعداده للسلم ، وللخطر الماثل في منطقتنا وفي العالم أجمع ، اذا استمرت مشكلته دون حل عادل ودائم . وانعكس وعيها هذا في التوصيات التي تقدمت بها والتي تقضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم فلسطين في مرحلتين . الأولى تتعلق بعودة نازحي حرب حزيران /يونيه ١٩٦٧ ، والثانية بعودة اللاجئين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ والتي تقضي أيضا بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القومية في فلسطين .

ان الامارات العربية المتحدة وهي دولة عربية ، لا يمكنها الا أن تتحفظ على بعض توصيات اللجنة ، الا أننا نرى أن البرنامج الذي وضعت له لجنة العشرين في العودة ، وفي ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، أمران متوافقان مع ميثاق الأمم المتحدة ومع قراراتها العديدة المتخذة في هذا الشأن .

وقد أسفنا لفشل مجلس الأمن في التجاوب مع توصيات اللجنة . ولا يسعنا الا ابــــداء الاستغراب لموقف بعض الدول في مجلس الأمن نظرا لمسؤوليتها الرئيسية في تقسيم فلسطين وفي تشريد أهلها العرب . بل ويزيد استغرابنا هذا ان لتلك الدول مسؤولية رئيسية في حفظ الأمن والسلم العالميين ، وانهم يعلمون جيدا خطر استمرار المشكلة الفلسطينية دول حل عادل ، يستند على أساس حصول الشعب الفلسطيني لحقوقه ، سيؤدي ، كما أدى في الماضي ، الى تهديد الأمن والسلم العالميين ، بل والى احتمال اشتعال نار حرب جديدة .

كما ذكرت سابقا ، فقد قررت الجمعية العامة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، وألحقت ذلك بقرار منها أوكلت فيه الى لجنة العشرين وضع منهاج لتطبيق تلك الحقوق . وانطلاقا من هذا فانه يستوجب على الجمعية العامة أن تتبنى في هذه الدورة التوصيات التي وضعتها لجنة العشرين . ولهذا فاننا نحث من جانبنا الدول الأعضاء على الموافقة على تلك التوصيات .

هذا وان وفد بلادى يرى فائدة في استمرار لجنة العشرين في عملها ، لمتابعة تطبيق توصياتها ، كما نأمل أن يقوم مجلس الأمن باعادة النظر في موقفه من تلك التوصيات . يجدر وفد بلادى الأمل بأننا حين نلتقي في الدورة المقبلة ، سيكون أمامنا تقرير عن الخطوات التي اتخذت ، والمراحل التي تمت في سبيل تطبيق المنهاج الذي رسمته لجنة العشرين .

السيد جمال (قطر) : السيد الرئيس ، أود في بداية كلمتي أن أتقدم باسم وفدى بتقديرنا العميق لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، السفير فال من السنغال ، والى باقى أعضاء اللجنة الموقرين ، للجهود المضنية التي بذلوا من أجل تقديم تقريرهم القيم الى مجلس الأمن والجمعية العامة ، وللمنهج الموضوعي الذي تبناه فسي تقريرهم .

نعود مرة أخرى لنناقش مسيرة قضية فلسطين ، والجهود التي بذلتها المنظمة الدولية والمجتمع الدولي ، من أجل تحقيق الالتزامات التي التزمت بها ، في السنوات الطويلة الماضية ، وعلى الأخص السنة الماضية ، التي تعتبر بالنسبة للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني منعطفًا ايجابيا في تاريخ الامم المتحدة والأسرة الدولية .

ان القرارات الهامة التي اتخذتها الجمعية العامة ، في الأعوام الماضية ، والتي كان آخرها القرار رقم ٣٣٧٦ (د - ٣٠) وعلى ضوءه تكونت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وقامت هذه اللجنة بتقديم تقريرها الى الجمعية العامة ، في الوثيقة رقم (A/31/35) متضمنة ملاحظات اللجنة وتوصياتها ، حول كيفية تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسته لحقوقه الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف ، آخذة في الاعتبار ما قام به مجلس الأمن بعد نظره لبرنامج العمل الذي تقدمت به اللجنة . ولكننا على علم أن مشروع القرار المقدم الى مجلس الأمن ، من قبل الباكستان وبنما وتنزانيا وغيانا ، تحت الوثيقة رقم (S/12/19) لم يعتمد ،

وذلك بسبب سلبية صوت واحد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، بالرغم من أن مشروع القرار لم يأت بشيء جديد ، لم يذكر في قرارات الجمعية العامة العديدة ، وعلى سبيل المثال الفقرة التنفيذية الثانية التي تقول :

” ان مجلس الأمن ،

” . . . ويؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير بما فيها

حق العودة والحق في الاستقلال والسيادة القوميين في فلسطين وفقا لميثاق الأمم المتحدة ” .

لقد حددت الفقرة التنفيذية الرابعة من القرار ، النظر في تقديم توصيات الى الجمعية العامة بشأن برنامج تطبيقي ، هدفه تمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الواردة في الفقرتين الأولى والثانية التنفيذيتين من القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، وحددت الفقرة الأولى من القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) ، حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره دون تدخل خارجي ، وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنيين . كما حددت الفقرة الثانية من القرار نفسه ، حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة الى بيوتهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها وحرموا منها ، وتطالب باعادتهم بدون أية شروط . ولكن نعود لنتساءل ، أين الشعب العربي الفلسطيني من توصيات اللجنة الممنية بممارسات الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ؟ نعم ، ما زال هذا الشعب المضطهد بعيدا عن وطنه وممتلكاته ، يعيش في المخيمات ومعرض لقسوة الطبيعة ، ومعجمات المعتدى الاسرائيلي ، وجزء من هذا الشعب يرنح رغم أنه تحت نير الاحتلال العسكري الفاشم ، ويتعرض لجميع أنواع الظلم والقسوة والقهر والطرده والقمع والعقاب الجماعي ، والابادة الجماعية ، وسلب الأراضي ، واقامة المستوطنات اليهودية على اراضيه .

انه لمن الطبيعي ان تقاوم الطغمة الحاكمة الصهيونية في اسرائيل ، حقوق الشعب العربي الفلسطيني ، وحقه في تقرير مصيره على ارضه ، التي تقوم عليها الدولة الاسرائيلية نفسها ، لأن قيامها كان في ظروف غير طبيعية ، وجاء نتيجة ثمره العدوان على الشعب الفلسطيني ووطنه ، التي بدأت جذورها في اوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وواصلت عدوانها الى أن احتلت ثلاثة أرباع فلسطين في عام ١٩٤٨ ، وشنّت عدوانا آخر في عام ١٩٥٦ ، مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا ، لاحتلال غزة وسيناء ، الا أن خططها باءت بالفشل ، ثم عادت ووجدت عدوانها في عام ١٩٦٧ ، واحتلت ما تبقى

من فلسطين ، وأقاليم شاسعة من بلدان عربية أخرى أعضاء في هذه المنظمة الدولية ، والتي تشمل ثلاثة أضعاف المساحة التي احتلتها في عام ١٩٤٨ . ولكن قوانين اللعبة السياسية التي يلعبها قادة اسرائيل ، والتي تعتبر سياسية إجرامية وشريرة ، ليس بحق الفلسطينيين فحسب ، بل بحق الشعوب العربية الأخرى ، التي عانت من ثمن هذه السياسة العدوانية .

لقد كتب البرفسور يشعيا هو لييوفتش ، استاذ العلوم في الجامعة العبرية في القدس فسي ملحق " هاآرتس " بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٣ ، يقول :

" بماذا أخطأنا طوال الاعوام الستة الاخيرة ، ان الخطأ لم يكن طوال هذه الاعوام فحسب ، وانما كان طوال الخمسة وعشرين عاما الأخيرة أيضا ، منذ توقيع اتفاقية رودس ، كان الخط المرشد لسياستنا ولا يزال الرأي القائل ان وضعنا دائما من اللاسلم واللاحرب مع حرب كامنة هو أحسن وضع بالنسبة لنا ، وينبغي المحافظة عليه بكل الطرق ومن الممكن في وضع كهذا أن تنشعب حروب فعلية من فترة الى اخرى ، تكون عادة قصيرة ، ونتائجها مضمونة مسبقا ، لان الفجوة بيننا وبين العرب آخذة في الازدياد ، وبهذه الطريقة ننتقل من احتلال الى احتلال ، لقد سادت هذه السياسة الاجرامية والشريرة ، طوال ٢٥ عاما كما توقع باعشوها ، حتى أدت بنا الى الازمة التي نعيشها الآن ، بعد أن دحضت جميع اقتراضات تلك السياسة . . اننا لم نسع للسلام طوال خمسة وعشرين عاما ، وكل التصريحات بشأن ذلك ليست الا تصريحات متلونة وكذبا مقصودا " .

على هذا الاساس قامت الحركة الصهيونية بتنفيذ مخططها في فلسطين ، مكتسبة من كل نجاح تحققه بالمساعدة الامبريالية شقة متزايدة في قدرتها على نجاحات أكبر ، وادت انتصاراتها العدوانية المتكررة في اعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، وخاصة الانتصار العدواني الأخير في حرب ١٩٦٧ ، الى تعاضم شعور الحركة الصهيونية بالتفوق الى درجة الاستخفاف المطلق بالشعوب العربية ، وبطاقاتها بصورة أفقدتهم الاتصال بواقع عالمنا المعاصر . ان مظاهر الغطرسة الصهيونية تشمل كافة مجالات الحياة من علم وسياسة وأخلاق واقتصاد وحرب الى ان وصلت بهم هذه الغطرسة الى رفضهم لقرارات أمهم - الأمم المتحدة - التي خلقتهم في عام ١٩٤٧ .

ان كل المعطيات تؤكد ان المشروع الصهيوني في فلسطين جاء تنفيذاً لمخطط استعماري في اقامة مستعمرة استيطانية ، مرتبطة بها ومنفذة لرغباتها وحامية لمصالحها في المنطقة العربية . ان اصدار وعد بلفور المشؤوم وتأييد الحكومة البريطانية آنذاك في اقامة الوطن القومي اليهودي فسي فلسطين لم يعبر سوى عن توافق مصالح الصهيونية والاستعمار للوقوف في وجه حركة التحرر القومي العربية . كان ماكس نورداو الزعيم الصهيوني وزميل هيرتس ، على غاية من الصراحة حين خطب في احتفال في لندن بمناسبة ذكرى وعد بلفور المشؤوم في عام ١٩١٩ ، حضره لويد جورج وايرل بلفور فقال :

" . . . نعرف ما نتوقعون منا . . . ان نكون حرس قناة السويس . علينا ان نكون حراس طريقكم الى المهند عبر الشرق الأدنى ، نحن على استعداد لتنفيذ هذه الخدمة العسكرية ولكن من الضروري أن نصح قوة حتى نتمكن من القيام بهذه المهمة " .

لقد تجسم نهج القيادة الصهيونية الأيديولوجي في الممارسة في فلسطين بعد الاحتلال البريطاني وفرض الانتداب والهدم بتنفيذ وعد بلفور المشؤوم . لقد قامت هذه الممارسة على ثلاثة قواعد : احتلال الارض واحتلال العمل وبناء الوطن اليهودي بمعزل عن الشعب العربي الفلسطيني وبشكل يتعارض مع مصالحه . بل ان كل تخطيط الاستيطان جاء طبقا للاستيطان الاستعماري وهذا ما أكده آلون وزير خارجية اسرائيل الحالي واحد قادة (البلاخ) المنظمة العسكرية الصهيونية الضاربة . فجا في كتابه " بناء جيش اسرائيل " :

" . . . لقد تأثر اختيار موقع المستوطنات لا بالاعتبار الى حيويتها الاقتصادية فحسب ، بل بشكل رئيسي بضرورات الدفاع المحلية ، وباستراتيجية الاستيطان العامة ، هذه الاستراتيجية التي هدفت الى تحقيق الوجود اليهودي السياسي في كل انحاء البلاد وبالذو الذي يمكن ان تقوم به مجموعات المستوطنات في نضال شامل حاسم في المستقبل " .

لا أود ان استرسل في اثبات أهداف وغايات الحركة الصهيونية ومجسمها اسرائيل ، وأساليبها في قلع الشعب الفلسطيني من أرضه ، وتهجيرها الى أماكن أخرى ، واجباره على الرحيل ، مستخدما كل الوسائل والسياسات الانسانية في قهر هذا الشعب ومحاولة القضاء عليه . الا انه نتيجة لتصعيد الشعب الفلسطيني لنضاله والشعوب العربية على المستوى السياسي والنضالي ابتدأت الأمم المتحدة والاسرة الدولية تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني ، فلقد أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣٥ ب (د - ٢٤) حقوق شعب فلسطين الثابتة التي لا يمكن التنازل عنها ، وبالإضافة الى ذلك فإن الجمعية العامة اعتبرت الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية بمثابة استعمار وان نضال الشعب العربي هو نضال ضد هذا الاستعمار ، وأكدت شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والمعترف بحقها في تقرير المصير لكي تستعيد ذلك الحق بأية وسيلة في متناولها .

ان المرحلة التي يجتازها العالم اليوم هي مرحلة حرجة وخطرة اذا ظلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مكتوفي الايدي امام هذه المأساة التي تحتل مركز القلب من أزمة الشرق الاوسط ، ولو

ان منظمة الأمم المتحدة اضطلعت ، منذ البداية ، بكل مسؤولياتها وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق والأعراف والاحكام الدولية لما كان هناك اضطهاد وسيطرة استعمارية على شعب فلسطين وشعوب عربية اخرى .

ولكن الوقت لم ينفذ بعد وخاصة بعد ان سارت الأمم المتحدة في الطريق السليم وتعمهدت واعترفت بحقوق الشعب الفلسطيني ونضاله ، عن طريق قراراتها العديدة وخاصة القرار ٣٢٣٦ (د ٢٩) مؤكدة من جديد حقهم في العودة الى ديارهم ، واستعادة ممتلكاتهم ، وحقهم في السيادة الوطنية على أرضهم وفي تقرير المصير والاستقلال .

أما فيما يتعلق بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الواردة في الوثيقة رقم (A/31/35) فليس ببدى أن أعود لأكرم ما ذكره رئيس اللجنة المحترم حيث قدم شرحا وافيا لتقريره وكذلك المندوبين الكرام الذين سبقوني في الحديث حول هذا الموضوع. لقد اعتمدت اللجنة في التوصيات والمقترحات التي قدمتها للجمعية العامة في تقريرها مبادئ أساسية لحل قضية فلسطين ومن ثم ما يسمى بمشكلة الشرق الأوسط ، فلقد أكدت اللجنة في الفصل الثاني من تقريرها أن قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط ولا يمكن حلها بدون اعتراف إسرائيل بحقوق هذا الشعب المشروعة وغير القابلة للتصرف وكذلك العودة الى دياره وممتلكاته وحقه في تقرير مصيره ، وما لم تنفذ هذه الشروط فلا يمكن ايجاد تسوية عادلة وشاملة ونهائية في الشرق الأوسط . كما أن منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني ، تشترك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المعنية ، على أساس قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ ، (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) على أن تتم المداولات تحت رعاية الأمم المتحدة ، ليجاد حل عادل ودائم للصراع القائم في المنطقة .

وأكدت اللجنة في تقريرها عدم جواز اكتساب أو الاستيلاء على الأراضي بالقوة وتؤكد ضرورة الجلاء عن الأراضي التي احتلت أو اكتسبت بالقوة . وكما وضعت اللجنة خطة عمل شاملة لتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه وممتلكاته وعودته الى دياره .

ان وفد بلادى يعتقد أنه منذ اعتماد القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) والقرار ٣٣٧٦ (د-٣٠) والذي على ضوءه انشئت لجنة العشرين ، لم يلاحظ أى تغيير أو تقدم ملموس بالنسبة للاقتراح من ايجاد حل عادل لمأساة الشعب الفلسطيني . ونحن نرى أن حل القضية لا يكمن في اتخاذ القرارات تلوا القرارات من قبل الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والوكالات الأخرى فحسب ، بل تتمثل في تطبيق هذه القرارات وتنفيذها قبل أن يصبح مصيرها مصير غيرها . واننا نهيب بالمجتمع الدولي ، وكل الحكومات والدول المحبة للعدل والسلام ، أن يكثفوا جهودهم وأن يتحملوا المسؤولية ، لأننا نؤمن كل الايمان بعدالة القضية الفلسطينية ، ونؤمن بالأمم المتحدة وأهدافها النبيلة ، لأنها الأمين الأول على حقوق الشعب .

وفي هذه المناسبة أود باسم وفدى تقديم خالص تقديرينا للسكرتير العام الدكتور كورت فالدهايم للتقرير الهام والقيم الوارد في الوثيقة رقم (A/31/271) وللجهود المتواصلة والأهداف السامية التي يعمل من أجلها .

وفي الختام أود أن أؤكد أن فعالية الامم المتحدة تقاس بقدرتها على الوقوف أمام التعنت والرفض الاسرائيلي للاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، وتمكينه من ممارسة حقوقه على أرضه واستقلاله وسيادته الوطنيتين .

لقد حلت خلال كلمتي عناصر الجهاز الاسرائيلي الرهيب ، والذي يذهب من التمييز الذاتي الى الولاة المزوج ، ومن الهجرة الى الغزو ، ومن التوسع الى الحصر العنصرى . لقد ثبت أن التاريخ دائما يحكم الى جانب الشعوب المناضلة من أجل العدالة ، لقد كان الاستعمار في بداية هذا القرن يسيطر على أكثر من ثلاثة أرباع الكرة الأرضية ، وأما الآن فلقـد اضمحل وأصبح لا يسيطر الا على مناطق قليلة في بقاع العالم ، لأن النضال من أجل الحرية والاستقلال هو هدف كل شعوب العالم ، من أجل العيش في عالم تسوده الحرية والعدالة والرفاهية الانسانية جمعا .

السيد لوكومبوزيا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان قضية

فلسطين تطرح باصرار وباستمرار منذ زمن طويل تماما كمشكلة الشرق الأوسط وفي الواقع ، انها أصل قضية الشرق الأوسط . وعلى هذا الأساس ، فان الحل الدائم لمشكلة الشرق الأوسط انما يرتبها بايجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين .

معروف على الجمعية العامة الآن تقرير لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة A/31/35 . ومن الواضح في هذا التقرير أن المجتمع الدولي من واجبه العمل على استعادة الفلسطينيين لحقوقهم الوطنية . فانه من الظلم والقسوة اقتلاع شعب بأكمله من ديار آبائه وأجداده والاستيلاء بالقوة على أرضه وممتلكاته . وان هذا هو ما حدث لشعب فلسطين منذ عام ١٩٤٧ ، عندما قامت دولة اسرائيل ، ومن سخرية القدر أن تكون اسرائيل هي المسؤولة عن الآلام التي لامثيل لها التي يعاني منها شعب فلسطين .

فيما يخص تنزانيا ، فان تأييدنا للكفاح العادل للأمة العربية في الشرق الأوسط وفلسطين لاستعادة حقوقها وقرار العدالة ، انما ينبع من تمسكنا بالعدل في كافة بقاع العالم . وان هذا التأييد ليس نابعا من توقعنا الحصول على أى مكسب مادى يقدمه لنا من نؤيدهم . وبالتالي حتى عندما كانت هناك مشاكل ثنائية مع بعض الدول لم نتذبذب أو نتراجع أبدا في تأييدنا لكفاح تلك الدول ضد الظلم . وان تأييدنا لشعب فلسطين يخضع لنفس الاعتبارات . لقد تعرض شعب فلسطين لظلم لا مثيل له ، نتيجة للسياسة الانسانية التي تنتهجها اسرائيل . ولمدة حوالي ثلاثين سنة ، فان الآلاف من الفلسطينيين قد شردوا من وطنهم وديارهم وفرغ عليهم أن يعيشوا كلاجئين في حالة من اليأس ، وقد دمرت ديارهم وممتلكاتهم ونست مقدساتهم وديست حقوقهم الأساسية كبشر بأقدام السلطات الاسرائيلية . حقا ان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/31/253/Add.2
أحدث حصر للفظائع التي تعرض لها الفلسطينيون من قبل السلطات الاسرائيلية ، وان هذه الفظائع مستمرة منذ اقامة دولة اسرائيل عام ١٩٤٧ .

لقد أنشئت دولة اسرائيل لاعطاء وطن للملايين من اليهود الذين هربوا من الفئات البشعة التي ارتكبتها ألمانيا النازية ضد هم . وبالتالي ، فان بلادى التي لم تشترك في اقامة هذه الدولة وتعتبر أن قيام دولة اسرائيل أو انشائها عمل لا انساني . اننا نقبل وجود اسرائيل كأمر واقع يمكن فهم مصدره ، ولكن من الحقائق الجديدة أيضا اليوم أنه يوجد شعب — أى الشعب الفلسطيني — حرم من وطنه . ان لدينا شعبا يصرخ مطالبيا بوطنه . ان الفلسطينيين يناشدون المجتمع الدولي بأن يبدى رحمة بهم كما أبداهما باليهود في عام ١٩٤٧ . انها صرخة لا يمكن المجتمع الدولي أن يتجاهلها ، لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية المنطقية . ذلك أنه اذا كان من الجائز أخلاقيا في عام ١٩٤٧ ، أن يمنح وطن لليهود ، فانه لمن المؤكد أنه يجب اليوم أيضا من الناحية الأخلاقية أن يوفر وطن للفلسطينيين . ان التفرقة أمر خطير في العلاقات الدولية .

ان تأييدنا لكفاح شعب فلسطين تابع من وعينا بأنه اذا استمر الفلسطينيون في العيش كلاجئين ، فان مشكلة الشرق الأوسط ستستمر في تهديد السلام والأمن الدوليين . وسيستمر شبوح الحروب في الظهور الى المجتمع الدولي . ان حل مشكلة الشرق الأوسط يكمن في ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في اقامة وطن لهم . اننا نؤمن أن اسرائيل مثلنا جميعا تهتم بالسلام ، اننا نعتقد أن اسرائيل تشعر بالخطر الكامن من رفضها الاعتراف بحقوق الفلسطينيين . لذلك نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نحث اسرائيل مرة أخرى على قبول حقيقة الوجود الفلسطيني واحترام حقوقهم المشروعة ، ولتموحيهم في اقامة وطن لهم . اننا نناشد اسرائيل أن تبين للمجتمع الدولي التزامها بالسلام عن طريق العمل من أجل السلام . اننا نقدر القلق الذى يشعر به اليهود ، ونفهم مصدر هذا القلق ، ولكننا نقدر — بأسف أيضا — آلام الفلسطينيين ، ونفهم شعورهم بالاحباط . وطالما استمرت هذه الآلام فاننا لن نألوا جهدا من تأييدهم في كفاحهم العادل من أجل استعادة حقوقهم . اننا لا زلنا واثقين من أن المجتمع الدولي وخاصة هيئة الأمم المتحدة ، قد فعلت كل ما هو ممكن لايجاد حل لهذه المشكلة ، ولكنه بالرغم من ذلك ، فاننا نناشد أعضاء هذه المنظمة من جديد أن يستخدموا نفوذهم لدى اسرائيل لا قناعها بعدم جدوى تعنتها . انه لمن المناسب في هذه الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة اصدار قرار لا يترك مجالا للشك بالنسبة للطرف الذى تؤيده هذه الهيئة .

وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، فان تنزانيا قد اختارت أن تقف الى جانب العدالة . كما أنه لا يوجد لدينا سبب يدعونا الى الاعتقاد بأن الوفود الأخرى تفضل الوقوف الى جانب العالم ورفض تأييد الكفاح العادل لشعب فلسطين .

السيد رحال (الجزائر) (الكلمة بالفرنسية) : اننا نعلم تماما أن مسألة فلسطين قد أثرت على حياة المنظمة منذ انشائها ، انه لمن المدهش أن نلاحظ العديد من المناقشات التي دارت حول هذه المسألة على شتى المستويات ، وليس هناك ما هو أكثر دهشة سوى مجموعة القرارات والمقررات التي اعتمدت سنة بعد أخرى ، والتي اقترحت حلولاً جزئية أو شاملة وتعرب بطريقة أو أخرى عن اهتمامات المجتمع الدولي وصعوبة البحث عن توازن بين الأمر الواقع والفتايع الذي يثير الضمير العالمي ، واحترام المبادئ التي لا يجوز المساس بها ، والتي يجب أن تسترشد بها المنظمة .

اذن فان المسألة ليست بمسألة جديدة أو غير معروفة لدى أعضاء منظمة الأمم المتحدة . ونحن لن نذكر مرة أخرى هنا بنشأتها أو عناصر تكوينها . ومع ذلك فستبقى المسؤوليات التي أدت الى ضياع وامن الشعب الفلسطيني واضرار هذا الشعب الى الهروب من بلاده بعد أن انتزعت ملكيته مسجلة في التاريخ . وعبر نفس هذا التاريخ يمكننا أن نجد أسس التحليل الواقعي والموضوعي لمشكلة فلسطين تجاه تسوية دائمة أو نهائية . اننا لا يمكننا على أية حال أن نؤيد الذين ترجع خلفيتهم في التاريخ الى ألفين أو ثلاثة آلاف سنة أو في الفترة الأخيرة للثلاثين عاما الماضية بصرف النظر عن هذا القسم من التاريخ الذي شهد نشأة فلسطين الحديثة والشعب الفلسطيني الحديث .

ربما يوضح هذا لماذا أهملت دراسة الموقف في الشرق الأوسط لمدة طويلة . العامل الذي نراه أساسيا والذي يتمثل في الشعب الفلسطيني . ان هذه المرحلة - والحمد لله - قد تجاوزناها الآن وكل منا مقتنع بأن المشكلة الفلسطينية تكمن في قلب أزمة الشرق الأوسط . وان مشكلة فلسطين هي أصل هذه الأزمة وهي التي تؤثر على تطورها وهي التي ستؤثر على انبثاقها . ومهما بدا هذا أمرا غير معقول فان مثل هذه البديهيية قد احتاجت الى وقت طويل لكي تثبت نفسها ، وخاصة بالنسبة لهؤلاء الذين لسنوات عديدة كانت لهم اليد الطولى في تقرير المواقف واتخاذ القرارات في منظماتنا والذين أصروا بعناد على اعتبار أن العناصر الوحيدة الهامة في الأزمة هي حق الوجود الصهيوني في فلسطين وتسوية النزاع بين اسرائيل وبين الدول العربية المجاورة .

ان الفلسطينيين الذين فقدوا - من وجهة نظر هؤلاء - شخصيتهم ، وفقدوا صفة الشعب ، كانوا يبدون لهم عبارة عن لا جئين يمكنهم أن يستفيدوا ، لو أمكن ذلك ، من كرم المجتمع الدولي . وبعد مراحل متعددة فرضت هذه الحقيقة الأولى نفسها ألا وهي أن المسألة الحقيقية للشرق الأوسط هي مسألة الشعب الفلسطيني ، وأنه لا يمكن التوصل الى تسوية حقيقية لأزمة الشرق الأوسط دون أن تأخذ مثل هذه التسوية في الحسبان بصفة أساسية مشكلة الشعب الفلسطيني . قد لا تروق هذه الفكرة لجميع الأعضاء ، ولكن هذا يرجع الى أن هناك بعض من حاولوا تجاهل هذا الوضع عمدا ، وهذا الذي جعل مشكلة الشرق الأوسط دون حل حتى الآن ، بل لقد أصبحت أكثر تعقيدا ، وقد انتشر تهديدها في شتى أنحاء المنطقة والأكثر من ذلك ، أن هذه المشكلة أصبحت عنصر توتر دائم في العلاقات الدولية . ان الوضع المأساوي الذي عاشه لبنان خلال العام المنصرم ما هو الا دليل على ذلك ودليل قاطع للأسف الشديد . ان استمراريل وازدياد حالة عدم الاستقرار في المنطقة يجب أن تؤدي على الأقل بالمجتمع الدولي الى النظر بطريقة جديدة الى معطيات المشكلة ، وذلك بالتححرر من جميع الأهواء والعواطف والشعارات التي في المدى الطويل حلت فعلا محل الحقيقة ذاتها . ولذلك ، لا يسعنا هنا الا أن نرحب بالتطور الملموس الذي اتسمت به الطريقة التي تبحث بها مسألة الشرق الأوسط في الجمعية العامة بل وفي مجلس الأمن منذ بضعة سنوات . ولقد اعترفت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين في قرارها ٣٢٣٦ (د - ٢٩) أن الشعب الفلسطيني

هو أحد الأطراف الأساسية في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وفي نفس هذا القرار أعادت الجمعية العامة تأكيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وفي الاستقلال وفي السيادة الوطنية ، وكذلك حق كل فلسطيني في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته ان الدورة الثلاثين للجمعية العامة قد أكلت هذه القرارات بانشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة ، تلك اللجنة التي عرضت تقريرها مؤخرا على الجمعية العامة .

لن أسترسل في هذا الحديث قبل أن أشيد بهذه اللجنة اشادة تستحقها ، نظرا لأنها تمكنت من الاضطلاع بمهمة في غاية التعقيد وحساسة ، في المهلة التي حددت لها . وأود أن أعرب بصفة خاصة عن امتناني وشكري لرئيس هذه اللجنة ، السفير فال من السنغال ، الذي أخلص وتفانى في ايمانه العميق الذي نعرفه وكذلك صفاته كدبلوماسي محنك ، تلك الصفات التي ضمنت نجاح هذه المهمة . ان التقرير المطروح علينا اليوم يشهد على جدية الجهود التي بذلها أعضاء اللجنة ورغبتهم الواضحة في ابراز العناصر الأولى والأساسية لحل عملي وواقعي يمكن أن يفتح الطريق نحو تسوية نهائية لمشكلة فلسطين .

انه من السهل أن ندرك مدى اخلاص هذا التقرير لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . تلك القرارات التي تناولت نواحي مختلفة لقضية فلسطين . ويتبين بوضوح ، في واقع الأمر ، أنه ان كنا لم نتمكن حتى الآن أن نبدأ تسوية لهذه المشكلة فهذا لا يرجع الى عدم اتخاذ قرارات أو الى المقترحات البيئية . ان اللجنة ، قد حرصت على الاستفادة من الوثائق المختلفة المتوفرة للتقدم بمقترحاتها ، وان اللجنة من جهة أخرى قد دعت جميع الدول الأعضاء وكذلك المنظمات الإقليمية والحكومية للمشاركة في أعمالها ، أو التقدم بمقترحاتها في هذا الشأن .

نحن ان لا نرى كيف يمكن أن تتهم هذه اللجنة بالتحيز خاصة اذا ما نظرنا في تشكيلها أو في نتائج أعمالها في حين أنه كان يمكن لأي طرف معني بالأمر أن يتقدم بوجهات نظره وأن يدافع خلال الاجتماعات التي انعقدت . فيما يتعلق بنا ، فاننا نعتقد أن التوصيات التي تقدمت بها هذه اللجنة تشكل خطوة أولى نحو معالجة أكثر واقعية لمشكلة الشرق الأوسط ، واننا على ثقة ، بأن هذه التوصيات لو تم تطبيقها باخلاص وبسرعة يمكن أن تؤدي الى تطور واتجاه جديد في الأذهان بحيث لا تبدو التسوية الشاملة والنهائية غير ممكنة بعد ذلك .

ورغم ذلك ، فاننا لسنا بالسنداجة بحيث أننا نعتقد أنه من السهل تنفيذ البرنامج المقترح من قبل اللجنة طالما ان المسؤولين الاسرائيليين مستمرون في أحلامهم التوسعية وطالما وجد موقفهم العدائي وسياساتهم الرامية للحرب التأييد المعنوى ، والمادى أو العسكرى من قبل الدول الغربية وخاصة ، الولايات المتحدة . ان اسراييل قد اعتادت تحدى قرارات منظمنا وقرارات مجلس الأمن دون عقاب . ولقد تصدت لهذه القرارات دائما ولجميع محاولات تسوية مشكلة الشرق الأوسط بموقف من الاحتقار . وحقا ، ان اسراييل هي التي استفادت في نهاية الامر من استمرار الوضع الراهن . وليس هناك أدنى شك في أن التاريخ سوف يعتبر اسراييل المثل ، بل والمثل الوحيد ، أو اغرب مثل ، للمعتدى ، الذى يستفيد كل الفائدة من شمار عدوانه ، بل ويحولها ليساوم بها ضحايا عدوانها .

لقد طلبت الجمعية العامة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ان تقدم تقريرها الى مجلس الأمن ، عن طريق الأمين العام . ان المناقشة التي دارت في مجلس الأمن فيما يتعلق بهذا التقرير قد بينت مدى استعداد الدول الأعضاء على تشجيع تنفيذ سريع للبرنامج المقترح من قبل اللجنة ، والخروج هكذا من المأزق الذى اتسمت به محاولات التسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط . ان الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة لم تستهدف في الحقيقة ، سوى شيق طريق عملي لتطبيق القرارات التي اتخذها مجلس الأمن . وكان من حقنا جميعا ان نتوقع من هذه الهيئة ، حيث ان مسؤوليتها الأساسية هي السهر على حفظ السلم والأمن الدوليين ، لا أن توافق على التوصيات التي قدمت اليها ، فحسب ، بل وأن توقع عليها وترفقها بموافقتها . وكهيئة وحييدة لمنظمة الأمم المتحدة تتمتع بسلطات تنفيذية واسعة ، كان عليها ان تتبنى هذه التوصيات كقرارات اتخذتها بنفسها . واننا نأسف ان نعرب ، مرة أخرى ، عن خيبة أملنا نظرا لاستخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو ، الذى أصاب بالشلل أى نشاط أو عمل مفيد يمكن للمجلس أن يتخذه . ان هذا الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة للأسف يكاد يكون مستمرا ، ان أن الولايات المتحدة تحول حق النقض الذى تتمتع به كعضو دائم في مجلس الامن الى اداة لسياسة تعسفية غير مقبولة من باقى المجتمع الدولي . وعلى أية حال ، فانها تتناقض مع روح الميثاق والاعتبارات التي أدت الى ايجاد حق النقض .

اننا مقتنعون ، بأن الجمعية العامة ، من ناحيتها ، سوف تولي الأهمية التي يستحقها تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وكما فعل مجلس الأمن ، فان الجمعية العامة ستجد في توصيات اللجنة القرارات التي سبق ان اعتمدها وأكدتها ، دون أن تتمكن من تنفيذها . ان الجمعية العامة سوف تسجل الاتجاه العملي المقصود بهذه التوصيات التي تود ان تتجسد في شروط حقيقية وتترجم الى حقائق . ان هذا الاهتمام ينبغي ان نؤكد عليه ، ذلك انه يعالج احدى نواحي الضعف الكبيرة التي تعاني منها منظمتنا ، والتي كثيرا ، ما تلام ، وعن حق ، على عدم قدرتها على تطبيق القرارات التي تتخذها .

ولم تزعم اللجنة انها قدمت حلا شاملا لمشكلة الشرق الاوسط الى الجمعية العامة ولم تزعم تقديم تسوية نهائية لمشكلة فلسطين ، ولم تكن هذه هي الرسالة التي عهد بها اليها . وكان هدفها وهذا ما كنا نتوقده منها ، هو ان تترجم الى اجراءات عطية اعتراف وتأييد الجمعية العامة لما سمته " بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني " . ان الظاهرة البسيطة لهذه المهمة لا يضلنا ولا يخدعنا فيما يتعلق بالصعوبات التي تلقاها . واعتقد ان هذه ستكون أول مرة تحاول فيها الجمعية العامة ، بعد اتخاذ قرار ، تحديد طريقة تنفيذ القرارات التي اتخذتها وأكدتها والمبادئ والأهداف التي حددتها . ان هذه العملية لا ينبغي أن تتوقف في منتصف الطريق . ان الموقف السلبي الذي اتخذته مجلس الأمن لا يشجعنا ابدا ، خاصة وان هذه الهيئة مخولة بالسلطة الكاملة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بأن تعمل بالنيابة عن جميع أعضاء الامم المتحدة ، ولذلك فاننا نعتقد ان الجمعية العامة في رأينا ، لا ينبغي ان تكتفي بتقييم التوصيات التي قدمتها اللجنة اليها .

انه ينبغي عليها أن تنظر في الوسائل التي يمكن بها أن تضمن تنفيذ هذه التوصيات بقدر الامكان عن طريق مجلس الأمن بالطبع ، وحتى خارج نطاق مجلس الأمن . واذ كان الأعضاء الدائمون أو بعضهم - كما نلاحظ دائما للأسف - سوف يستخدمون حتى النقض لعدم تلبية أمانسي باقي المجتمع الدولي ، فان هذا الموقف قد حدث في الماضي ، وان الجمعية تملك الوسائل التي يمكن بها أن تعيد الشرعية التي نؤمن بها ، والتي سوف نطالب بها دائما ، تلك الشرعية التي تتمشى - على مستوى الدول - مع رغبة الشعوب على المستوى القومي .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة والتي لا يمكن التصرف فيها للشعب الفلسطيني ، يسمح لنا في هذا العام ، بمعالجة مشكلة فلسطين على المستوى العملي ، وعلى أساس مقترحات ملموسة ، ولا حاجة في الواقع لوضع مبادئ جديدة أو اعداد نصوص جديدة . ان عناصر الحل متوفرة ، وهي ناجمة عن القرارات التي سبق أن اعتمدها ، وكثيرا ما اعتمدت بأغلبية كبيرة . وعلينا الآن أن نمضي الى مرحلة جديدة ، مرحلة هيئت يمكننا أن نأمل في تغيير المناخ الذي طرحت فيه حتى الآن مشكلة فلسطين ، وهكذا نفتح آفاقا جديدة نحو تسوية شاملة وكاملة . ان على الجمعية العامة أن تستغل هذه الفرصة ، في الوقت الذي يبدو فيه ، أن الموقف في لبنان متجه نحو هدوء تدريجي وحل دائم ، والذي لا يتهدد فيه بحرب جديدة ، وفي الوقت الذي يمكن فيه حل المشاكل الكامنة في هذه المنطقة . ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المفاوضات ، تشكل فرصة جديدة لتحقيق الأهداف التي رسمتها لنفسها هذه الدورة للجمعية العامة . والآن وأكثر من أي وقت مضى فالمسؤوليات محددة ، خاصة بالنسبة لهؤلاء المسؤولين عن حياة شعوبهم ومستقبل بلادهم . ويتعين على الجمعية العامة نفسها ، أن تتحمل المسؤوليات الواقعة على عاتقها ، وأن تحقق الآمال التي وضعتها الشعوب في هذه المنظمة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر السفير ممثل الجزائر ، وهكذا نكون قد استمعنا الى آخر متحدث في قائمة هذا المساء ، ولكن أحد المندوبين قد طلب ممارسة حق الرد . وقبل أن أعطيه الكلمة ، عليّ أن أذكر السادة أعضاء الجمعية العامة ، بأنها قررت في الجلسة العامة الرابعة ، ألا تزيد الكلمات التي تلقى ممارسة لحن الرد على عشر دقائق . والآن أعطي الكلمة لممثل المنظمة التحرير الفلسطينية الذي طلب الكلمة ممارسة لحنه في الرد .

السيد الحوت (منظمة التحرير الفلسطينية) : لا نظن أن خطاب مندوب الكيان الصهيوني العنصري قد حمل أية مفاجأة لأي من السادة أعضاء هذه الجمعية الموقرة ، كعادته و كعادة من سبقوه من الصهاينة الى هذا المنبر ، كان خطاب هذا المندوب قائما على الأكان يسب والمفالطات ، كما كان شكل خطابه مفعما بروح الخطرسة والاستعلاء ، والاتهامات الباطلة ، والابتزاز المكشوف . ان خطابه لم يكن مفاجئا لأي منا ، لا سيما عندما استهله ، بالتهجم على لجنة فلسطين وتقريرها ، بنفس الأسلوب الذي اعتاده في التهجم على الامم المتحدة ، وجمعيتها العامة ، منذ أن بدأت تعي هذه الجمعية حقوق الشعوب وتدافع عنها . ان موقف المندوب الصهيوني يعكس بكل وضوح ، مدى العزلة التي يعاني منها الكيان العنصري الذي يمثله ، كما يعكس في نفس الوقت ، مدى الشعبية التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية ، كممثل شرعي لشعب فلسطين ، وكمراجع سياسي مسؤول ، أثبت قدرته على التعاون مع هذه الجموع من دول العالم ، بحثا عن السلام والعدل في الشرق الأوسط . لقد غاب عن مندوب الكيان الصهيوني ، وهو يعترف بأن العدد الأكبر من الدول المشتركة في لجنة فلسطين ، ليس لها أية علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ، لقد غاب عنه أن يتساءل عن السبب الذي من أجله ، لم تقم مثل هذه العلاقة ، أو عن السبب الذي انقطعت من أجله هذه العلاقة ، يعد أن كانت قائمة - كما غاب عنه ، أن هذه الدول ، ومعها الأكثرية من الدول الأعضاء ، انما تمثل شعوبا ، سبق لها أن عانت من الاستعمار ، ومن التمييز العنصري ، ولذلك ، فقد كان من السهل عليها ، أن تستوعب جوهر مشكلة فلسطين ، وبالتالي ، أن تقبل ما اقترحت ، من سبل لحلها ، وفق أسس ، تؤمن في نظرها ، العدل والسلام في وقت واحد . ان المندوب الصهيوني ، الغارق في أباطيل الماضي البعيد ، الراضى لكل حقائق الماضي القريب ، بما في ذلك حقائق اليوم ، رأى في تقرير لجنة فلسطين انحيازا ، وموقفا غير حيادي . ولكنه ، لوصحا على حقائق هذه الفترة من تاريخنا ، لاكتشف ، أنه اذا كان ثمة انحياز ، فانما الانحياز لصالح السلام ، وعلى حسابنا نحن أبناء فلسطين ، الذين كنا ولا نزال ، صلة الوصل الحية والمستمرة لشعب فلسطين على امتداد ألفي سنة من الزمان .

ويأخذ المندوب الصهيوني على لجنة فلسطين انها تجاهلت ، وعن تعمد ، قرارات مجلس الأمن . ان مثل هذا التصريح يحتاج الى جرأة في التناول على الحق والعقل . لا يستطيعها الا مندوب الكيان العنصرى . ان ليس في ملفات الأمم المتحدة كلها من رقم لتحديات أية دولة لقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن يتجاوز الرقم القياسي المسجل في ملفات اسرائيل . حتى الولايات المتحدة نفسها - التي اعتادت دعم مصالح اسرائيل في مجلس الأمن وباستمرار - لم تستطع قبل أيام قليلة الا وأن تقر مجلس الأمن في ادانته للموقف الصهيوني البشع في أرضنا المحتلة وممارساتها غير الانسانية تجاه شعب فلسطين .

نحن نعلم - يا سيدى الرئيس - أن دول لجنة فلسطين والدول التي تدعمها ليست بحاجة لمن يدافع عنها ، ولكننا وجدناها فرصة مناسبة لنكرر شكرنا للجهود التي قام بها أعضاء هذه اللجنة ، خدمة لقضية السلام قبل أى شىء آخر .

أما أكاذيب المندوب الصهيوني فيحتمل المرء - يا سيدى الرئيس - من أين يبدأ في تعدادها واين ينتهي . وانها لمعجزة - في عشر دقائق - ان يرد المرء على هذا السيل من التزييف للتاريخ والجغرافيا والوقائع التي تحيط بمشكلة فلسطين . فالمندوب الصهيوني المولود في ايرلندا يرى ان من حقه وفق عقيدته العنصرية ان يكون مواطناً في بلاده ، لا لسبب الا لانه ينحدر من صلب يهودى ، ويحرمني أنا وأمثالي - انا الفلسطيني من مواليد فلسطين أباً عن جد - من هذا الحق ، لا لسبب الا لانني لم أنحدر من صلب يهودى . أكثر من ذلك ، انه في الوقت الذى يتبنى فيه ما يسمى بقانون العودة مفسح المجال أمام أجيال يهودية لم تولد بعد للهجرة الى فلسطين ، فانه يشكك في حق العودة للفلسطيني ، بالعودة الى فلسطين ، وحاكما على أجيال فلسطينية لم تولد بعد بأن تحيا في المنفى الاجبارى .

ويكل صفاقة يحدتكم المندوب الصهيوني عن الحلول لمشاكل اللاجئين من خلال الانصهار والاندماج مع الآخرين ، وهو المتبني للمعقيدة الوحيدة في هذه الدنيا التي ترفض الانصهار والتعايش مع الآخرين ، وأقامت كل نشاطاتها وجرائعها على أساس استحالة اندماج اليهود في المجتمعات التي يحيون فيها . أوليس عجيباً وفريباً ومثيراً للدهشة ان يأتي الحديث عن الانصهار والدمج من ابن بار للحركة الصهيونية التي اختصرت العالم فقسمة قسمين : اليهود ، والجيوبين . فليتر (٤) المندوب

الصهيوني الحديث عن الانصهار والاندماج لمن يمثل نقيضه الفكري . فليتركه لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي يشرفها أنها ناضلت ، ولا تزال ، من أجل إعادة فتح الابواب العربية لعودة اليهود العرب الى أوطانهم وممتلكاتهم ليعيشوا مع اخوتهم بمساواة وسلام . وانه ليسعدنا جميعا ان نعلم أن ثلاث دول عربية بالذات ، هي العراق والسودان والمملكة المغربية ، قد فتحت ابوابها وبدأت تستقبل العائدين من الفردوس المزعوم الى أرض الوطن الحقيقي .

سيدى الرئيس ، وفي الوقت الذى يحاول فيه المندوب الصهيوني ان يلقي بظلال الشك حول قيادة منظمة التحرير وشعبيتها بين افراد شعبنا ، يسمح لنفسه ان يتكلم باسم ما يدلق عليه الشعب اليهودى . انه يعرف اكثر من غيره أن شعبنا في الضفة الغربية وفي قطاع غزة - ورغم المجابهة اليومية المباشرة لسلطات الاحتلال - قد قالوا نعم لمنظمة التحرير باعتبارها وحدها القائد المسؤول لجماهير شعبنا في أرضنا المحتلة وخارجها . انه كمعظم قادة الصهاينة ينتحل لنفسه شرعية التحدث باسم كل يهود العالم ، غير مبال بما يخلقه من مشاكل لهؤلاء اليهود أنفسهم بالنسبة لقضية المواطنة والولاة ، وغير مكترث بما يحمله مثل هذا الادعاء من اعتداء على سيادة الدول التي يحيا فيها هؤلاء اليهود ، انهم - يا سيدى الرئيس - يتعدون نفس اللغة التي سمعناها من النازيين ، ولا عجب فليست الصهيونية الا الوجه الآخر للنازية .

سيدى الرئيس ، ونذرف مندوب الكيان الصهيوني دموع التماسيح على لبنان الذى يـنزف ، متجاهلا ان مجلس الأمن قد أدان كيانه المنصرى اكثر من عشر مرات بسبب الاعتداءات الوحشية التي قام بها الكيان الصهيوني على لبنان وشعبه ، وتدبيره لمدنه وقراه ومطاره في العاصمة ، بالاضافة الى سحق مخيمات الفلسطينيين بالصواريخ وقذائف النابالم . وما من عاقل - ياسيدى الرئيس - يجهل الدور الرهيب الذى لعبته اسرائيل في اثاره الفتنة في لبنان ، ومساهمتها المباشرة في ضرب قرى الجنوب واحتلالها وتشريد سكانها . انه يذرف الدمع الكاذب على لبنان ، وهو وحده الذى لا يطرح امام شعبنا من حل لمأساته سوى البقاء في المنفى الاجبارى ، أو اقامة الاوطان البديلة فوق أرض الغير ، أردنية كانت أم لبنانية . ولاننا يا سيدى الرئيس . . .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذكر السيد المتحدث بأن عليه ان ينهي كلمته

لانه تعدى العشر دقائق المخصصة له .

السيد الحوت (منظمة التحرير الفلسطينية) : ولنا وشعب لبنان وشعب الاردن
 لن نسمح للمخادع أن يفرق بيننا . وسنبقى في جبهة وطنية قومية ، واحدة ضد المذامع الصهيونية
 في فلسطين وخارج فلسطين .

سيدي الرئيس ، لقد ختم مندوب الأيوان الصهيوني حديثه بشكل دراماتيكي ومسرحي عن
 استعداده للمباشرة الفورية في اجراء مفاوضات تبحث عن السلام وتتحلل من عقد الماضي . ونحن نرد
 — وبكل بساطة — ان لطريق السلام في الشرق الاوسط مدخل واحد لاغير ، وهو الاعتراف وتنفيذ
 حقوق شعب فلسطين الوطنية الثابتة . هذا الشعب الممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استخدم السيد ممثل منظمة التحرير الفلسطينية
 حقه في الرد .

وأود — قبل رفع الجلسة — أن أعلن الجمعية أنه نظرا لمدد المتحدثين في قائمة المناقشة
 للبند ٢٧ بشأن قضية فلسطين ، فاننا سنواصل مناقشته صباح وبعد ظهر يوم الاثنين في الجلسة
 العامة .

رفعت الجلسة الساعة . ١٧/٥